

عدلتاين وهو مفسر لا قدره والله ولهذا لم يجمعنا في رواية وبوكن رواية
فأقده رواه ثلاثين قال المارئي يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه
أقده رواه عن المراد الكلابي كذا في نسخة في حديثه أخرجه أبو الجوزان
يكون المراد حسبا بالتحسين لأن الناس لو كلفوا به لضاق عليهم لأنه لا
والشعب إنما يعرف الناس بما عرفه فما عرفه انتهى وهو كذا في حديثه
مالك وأبو عبيدة وجمهور السلف والخلف وفيه دليل أنه لا يجوز
ولا يوم الثلاثاء بن شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثاءين
وقال الأمام أحمد بن حنبل في طائفة أي أقدمه والله تحت الصحابة في يوم
صوم ليلة الغيم عن رمضان قاله أحمد بن حنبل في كتابه في شهر ربيع
منهم من طرف بن عباس وأبو قتبية وأخرون معناه فغيره في حديثه
الفصل الثالث في صومته صلى الله عليه وآله بشهادة العدي
الواحد بن عمر قال تراءى الناس للخال فاجرت رسول الله صلى الله عليه
في رأيه فصاموا وأخرا الناس بينكم رواه أبو داود وصححه ابن سنان
وعن ابن عباس قال سأل جابر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي رأيت
صلاة رمضان فقالا لشعبان لا إلا الله قال نعم قال أنتهذان جميل
رسول الله قال نعم قال بل لا أظن في الناس فليصوموا رواه أبو داود
والترمذي والنسائي والمراد في قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق
إذا ما نيوه روية بعض المسلمين ولا يكسر طرره فيصلى بشأن بل يجمع الناس
روية عدله على الأصح في حديثه وهذا في الصور وأما النظر فلا يجوز بشهادة عد
وأحد على هلال شوال عند جميع العلماء إلا ما نورد في قوله بعد قال الأسدي
وإذا قلنا بالواحد في الصوم فلا خلاف أنه لا يتعد كليل غيره فلا يبيح به الطلقة
والجنت الملقين بدخوله رمضان ولا يحل به الدين المذموم ولا يبيح به حوله
كذا أطلقه النا في من اتقوا عن البجوي وأقره وبيحه عليه في الروضة
وصورته فيما إذا سبق التعليق على الشهادة فان وقعت الشهادة أو لا
المالك بدخول رمضان ثم جرى في التعليق فان الطلاق والعنف يتبعان كذا
نقله القاضي حسين في تعليقه عن ابن سريج وقال الراعي في الباب
الثاني من كتاب الشهادات أنه النيات انتهى **الفصل الرابع في**
ما كان يتعمده صلى الله عليه وآله وهو صيام عن ابن عباس قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أجتمروا وهو صيام رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي

واعلم

واعلم أن الجوزان يروي عن الفطر بالجامة مطلقا وعن علي وعطاء وأبو
وليد وإسحاق بن قيس يعطون الجاهم والمجمر وأوجسوا عليها الفتناء وشذ عطا
فأوجسوا كذا أيضا وقال يقول لرحمة الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر
وابن حبان ونقل الترمذي عن الرازي أن الشافعي علق القول به على صحة الحديث
قال الشافعي كان الشافعي يقول ذلك بنهاده وأما عصر فقال لا رخصة
انتهى **قال** الشافعي في اختلافه الحديث بعد أن أخرج حديث شاذ كان
عنه قال الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان الفطر فزاد في حديثه
خلف بن رمضان فقال هو أخذ بيدي فطر الحاجم والمجمر ما سألني حديث
ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم أجتمروا وهو صيام قال وحديث ابن عباس
أما إذا كان توفي أحد الجامة كان أحسن في الحديث فزاد في حديثه
في حفظه عن الصحابة والنسابة ونامة أهل العلم أنه لا ينظر أحد بالجامة انتهى
ول بعض حديث فطر الحاجم والمجمر أن المراد به أنهما يستغفران بقوله تعالى
فإني أعصمهما أي ما يروى ولله ولا يخفى بعد هذا أنه لا يروى في البعوي في
سورة السنة معناه أن تعرضا للفطر أو ما الحرام فلا يروى من وصول
نوع من الدم الحيوة عند المص والما المجرم فإنه لا يروى من صنعة في تهنؤه
الدم فيؤول مرة إلا أن يفطره وقيل معنى فطرا فعلا مكرهها وهو الحرام فصارا
كانت غير متلبس من بالعبادة وقوله ابن حزم صح حديث فطر الحاجم والمجمر
بلا ريبه لكن وجدنا من حديثه في أبي سعيد رضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجامة
لصاحبه وأسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة
فقد علمنا أن النظر للجامة سواء كان حيا أو ميتا يجوز ما أتى من الحديث المذكور
النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجالهم ثقات ولكن اختلف في رفعه وقوله
وهو شاهد من حديثه لم يروى إلا في فطن لفظه أو ما كرهت الجامة للصائم
أن يصفى من ابن طالب السجيم وهو صيام قومه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال فطر هذا إن لم يرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد في الجامة للمصائم
وكان من سجع وهو صيام وصح من رجال البخاري إلا أن في المتن ما يشك
لأن فيه أنه قد كان في الفطر وجعش كان قتل قبل ذلك ومن أحسن ما ورد
فقد نراه عند الرازي وأبو داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل
عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من الصيام للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها إلا على أصحابه وأسناد صحيح